

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٠٤

الخميس، ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

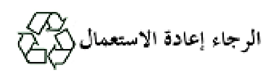
الرئيس:	السيد هلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	أوغندا	السيد موغوبا
	بوركينا فاسو	السيد تيندرييبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لونغ جو
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد كيمورا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير السابع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/160)


09-29833 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير السابع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/160)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد دوس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس التقرير السابع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الوارد في الوثيقة S/2009/160. وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد ألان دوس، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دوس (تكلم بالفرنسية): يشرفني اليوم، مرة أخرى، أن أقدم إلى المجلس تقرير الأمين العام (S/2009/160) عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والآفاق والتحديات التي تواجه بعثتنا لحفظ السلام.

في أواخر كانون الثاني/يناير، وافى السيد إدمون مولي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، المجلس بمعلومات عن الأحداث الهامة التي وقعت في سياق الاجتماعات الثنائية بين حكومَتَيْ جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وإعلان انتهاء الحرب الذي أصدره عشرة من كبار قادة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ومنذئذ، أُحْرِزَ تقدم هام في إدماج مقاتلي المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من المجموعات المسلحة، وفي العمليات المشتركة ضد المجموعات المسلحة الرواندية، أي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

إن احتمال إنهاء الصراع الرئيسي، الذي هيمن على الحالة في مقاطعتي كيفو على مدى سنتين تقريبا، أوجد الآن أملا حقيقيا في أن يتم التوصل في آخر المطاف إلى حل دائم للمشاكل التي عانت منها هذه المنطقة من الكونغو منذ أكثر من عقد. والنتائج الملموسة الأولى مشجعة. فقد أصبح جزء كبير من منطقتي روتشورو وماسيسي اللتين تكبدتا أكبر الأضرار حتى الآن، أكثر أمانا الآن. وجاري إعادة بسط سلطة الدولة هناك. وأُبْعِدَت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الشمالية من عدد من المناطق التي كانت

تحتلها سابقا، وشهدنا زيادة هامة في عدد المرشحين للإعادة الطوعية إلى الوطن. وبدأ الأشخاص المشردون بالعودة إلى ديارهم، وأطلقت الحكومة مبادرة للتعجيل ببرامج إعادة التأهيل بغية بناء السلام في مقاطعتي كيفو.

بيد أن عملية الإدماج والعمليات الجارية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تواجهان مصاعب كبيرة. وعلاوة على ذلك، هناك توترات على الصعيد الوطني، في أعقاب المناقشات بشأن العمليات المشتركة مع الجيشين الرواندي والأوغندي، وعلى الصعيد المحلي، حيث أثار تغيير التحالفات شواغل، لا سيما بشأن التراعات على الأراضي التي يمكن أن تتسبب بها عودة أكثر من مليون مشرد.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد طرأ تغيير هائل على الحالة في شمال كيفو منذ منتصف كانون الثاني/يناير، عندما أعلن المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، وتبعتهم جماعات مسلحة كونغولية أخرى، إنهاء الصراع وأبديا استعدادهما للاندماج فورا في صفوف الجيش الكونغولي. وحدث هذا التغيير الجذري الملحوظ بفضل التقارب بين كيغالي وكينشاسا، ونحن نشيد بالحكومتين على قرارهما الشجاع لتجاوز ما كان بينهما من أوجه انعدام الثقة، والتركيز على المصالح المشتركة في المستقبل. وإلى جانب التراجع عن موقف المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والتغيُّر المفاجئ في قيادته، فقد فتح هذا القرار آفاقا جديدة تماما أمام عملية السلام. غير أن التغييرين، شأنهما شأن جميع التغيرات الكبيرة، أوجدا أيضا تحديات جديدة يجب إدارتها بصورة متأنية.

ويكمن التحدي الأول في إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية في صفوف الجيش الوطني. وكان ما يسمى بالإدماج السريع في البداية بادرة سياسية لم تتبعها خطوات عملية للتنفيذ قبل الآن. وجرى قيد معظم عناصر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة الأخرى، غير أن تسديد الرواتب قد تأخر، وتعثرت عملية تزويد الوحدات المشاركة في العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالأغذية والذخائر. ونتيجة لذلك، ارتدت بعض العناصر التي أُدْمِجت مؤخرا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أعمال السلب أو الجباية غير المشروعة.

غير أن قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدأت بمعالجة هذه المسائل بمساعدة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من الشركاء الدوليين. وتوفر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حصص الإعاشة للجنود المشاركين في العمليات المشتركة ولمن سيرسلون للتدريب الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، غير أن الحكومة يجب أن تتخذ إجراء سريعا لتلبية الاحتياجات الفورية الناجمة عن الإدماج السريع، وإدارة الانتقال صوب إصلاح الجيش على الأجل الطويل. ويجب تجريد المناطق الآمنة من السلاح بوضع الوحدات غير المشاركة في العمليات المشتركة أو الدوريات، على نحو مناسب، في حاميات عسكرية، ومن خلال نشر الشرطة للحفاظ على القانون والنظام.

وقد دَرَّبَت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قوات الشرطة، وهي تُنَسِّقُ المساعدة الدولية لتيسير استعادة بسط سلطة الدولة ونشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في حاميات عسكرية مؤقتة، الذي سيبدأ في الأسابيع القادمة. ويتمثل أحد أوجه النجاح الكبير لعملية الإدماج المعجل في قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بفصل نحو ١ ١٠٠ من الأطفال المنتسبين للجماعات المسلحة منذ بداية

العملية في وقت سابق من هذا العام. وخلال كل اجتماعاتي مع السلطات الكونغولية وممثلي الجماعات المسلحة، كنت أحثهم باستمرار على الإفراج الفوري عن جميع الأطفال الذين لا يزالون في صفوفهم.

وبينما تتواصل عملية الإدماج، أَطْلَقَت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المرحلة التالية من العمليات ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/قوات انتراهموي السابقة، أي عملية ”كيميا الثانية“. وعلاوة على توفير حصص الإعاشة، تساعد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في التخطيط، وتكفل الإجلاء الطبي، وتقدم الدعم السوقي والدعم بالنيران للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أن سرية تابعة لقوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنتقل إلى مواقع معظم كتائب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المكلفة بهذه العمليات، بغية كفالة الرصد وتيسير إيصال الإمدادات. والهدف الأول للعمليات هو منع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من إعادة احتلال المناطق التي أبعدتها منها العمليات المشتركة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية. وشهدت بعض تلك المناطق، لا سيما على طول الحدود بين إقليمي ماسيسي ووواليكالي، موجة من الهجمات الانتقامية على المدنيين. وعَزَّزَت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجدها هناك، ولا تزال تساعد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على إخراج القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من كيفو الشمالية، قبل البدء بالعمليات في كيفو الجنوبية.

والمرحلة التالية من عملية ”كيميا الثانية“ ستكون صعبة بصورة خاصة. فالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا تنتشر في مناطق واسعة، يصعب الوصول إلى الكثير منها وقد نقلت الجزء الرئيسي من قوتها المقاتلة إلى كيفو الجنوبية. ونقدر أن قوامها هناك يصل إلى نحو ٥٠٠ ٤ فرد. وسيتعين علينا البدء بالعمليات حالما يتم نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات بعثة الأمم المتحدة على نحو وقائي لحماية مراكز السكان الرئيسية. وتشتد الحاجة إلى أن تواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة ممارسة الضغط العسكري على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لا سيما لوقف الهجمات على المدنيين أو الرد عليها، ولحرمان القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من تحقيق مصالحها الاقتصادية.

وكان لهذا الضغط دور حاسم في التعجيل باستسلام المقاتلين والمُعَالين وعودتهم الطوعية إلى رواندا. وقد عاد ما يقرب من ٠٠٠ ٧ رواندي حتى الآن إلى ديارهم منذ بدء العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية والتي تلتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن بين العائدين أكثر من ٥٠٠ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأود أن أضيف أن هذا العدد مساو لإجمالي العائدين في عام ٢٠٠٨. وتراجعت وتيرة عمليات الاستسلام بصورة طفيفة، لكن مقاتلي القوات الديمقراطية ما زالوا يسلمون أنفسهم لبعثة الأمم المتحدة في مقاطعتي كيفو.

وإلى جانب حل الأزمة في مقاطعتي كيفو، أصدر المجلس توجيهات لنا بالعمل على حماية المدنيين باعتبارها الأولوية الأولى للبعثة. ومع انتهاء الصراع بين الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، تتغير مطالب الحماية أيضا. وتتمثل التحديات الرئيسية الآن في منع وقوع هجمات انتقامية من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكبح العناصر غير المنضبطة في قوات الأمن والتصدي

للخطر الناشئ الذي يمثله جيش الرب للمقاومة في منطقة أويلي العليا بالمقاطعة الشرقية.

وترتبط تلك المهام ارتباطا وثيقا بتعزيز اندماج الجماعات المسلحة وكذلك بتطبيق العدالة المدنية والعسكرية. وينتظر أن يسفر إصلاح الشرطة والجيش عن نظام للفحص لإبعاد منتهكي حقوق الإنسان المعروفين وضمان تقديمهم للعدالة بصورة تدريجية. ولابد أن يعزز توقيت الفحص وطريقته عملية السلام مع ضمان التعامل مع جميع منتهكي حقوق الإنسان في صفوف الشرطة أو الجيش بطريقة متسقة. ولقد ناقشت هذه القضية بالفعل مع الحكومة وشجعت وزيري الدفاع والداخلية على وضع آليات فعالة للفحص بدعم من بعثة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين.

أود أن أضيف أن بعثة الأمم المتحدة نفسها تكيف سياساتها وممارساتها لتعزيز عملها في حماية المدنيين. وتعكف البعثة على نشر وحدات مشتركة لحماية المدنيين، تتألف من موظفين من الشؤون المدنية والسياسية وأقسام حقوق الإنسان وحماية الأطفال ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وهم يعملون بتنسيق وثيق مع العنصر العسكري في البعثة في المناطق المعرضة للخطر. ويعزز وجودهم واتصالاتهم مع السكان المحليين إدراكنا للحالة وقدرتنا على الرد إلى حد كبير. وأدت توصيات فرق الحماية المشتركة أثناء العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية، على سبيل المثال، إلى عملية الإجلاء القصيرة الأجل للمدنيين من المناطق التي يواجهون فيها خطر الوقوع في مرمى تبادل إطلاق النار، وبالتالي انخفضت الخسائر البشرية المدنية انخفاضا كبيرا.

وفي المناطق التي توجد فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، تيسر الفرق المشتركة الإنذار المبكر والنشر الوقائي للقوات لتفادي الهجمات الانتقامية المحتملة. وأعددنا أيضا مبادئ توجيهية للوحدات العسكرية، لكي تكون موجهة بصورة أفضل بشأن كيفية التصدي لتحدي الحماية. وسيوزع نموذج لهذه المبادئ التوجيهية على المجلس هذا الصباح، وأحث الأعضاء على دراسته باعتباره نهجا إبداعيا للتعامل مع مشكلة المنع وحماية المدنيين من خلال حفظ السلام.

غير أنه ينبغي لنا أن ندرك أن العمليات المشتركة المستمرة ضد الجماعات المسلحة قد تؤدي إلى المزيد من الهجمات على المدنيين وإلى موجات نزوح جديدة. ويجب أن يضع المجلس في اعتباره أنه من المستحيل إنهاء سيطرة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على أجزاء كبيرة من مقاطعتي كيفو دون أي عواقب إنسانية. ولقد تم إدماج حماية المدنيين في التخطيط للعمليات المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسنبذل قصارى جهدنا لتقليل الآثار السلبية على المدنيين إلى حدها الأدنى. غير أنه لا يمكننا أن نسمح لتلك الجماعات، وبخاصة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، بإدامة أنشطتها العنيفة المصحوبة بالابتزاز وجباية الضرائب بصورة غير قانونية وبمستويات مروعة من العنف ضد النساء والأطفال. كما أن تلك الجماعات لا تزال مدعاة لقلق الدول المجاورة وخطرا على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية.

وفي المقاطعة الشرقية، لا نجد من الكلمات ما يكفي لإدانة الهجمات الانتقامية الشنيعة التي يشنها جيش الرب للمقاومة عقب العملية المشتركة التي نفذتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية والجيش الشعبي لتحرير السودان. فقد تفرق جيش الرب إلى مجموعات صغيرة بثت الرعب وانتقمت بشن أعمال سلب واغتصاب وتشويه واختطاف وقتل للمدنيين في منطقة شاسعة تمتد من إيتوري الشمالية إلى الحدود مع

جمهورية أفريقيا الوسطى والجزء الشرقي من ذلك البلد. ووقع معظم تلك الهجمات بين عيد الميلاد في عام ٢٠٠٨ ومنتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وقتل ما مجموعه حوالي ١ ١٠٠ مدني واختطف المئات وشرد نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وانخفض عدد الهجمات انخفاضا كبيرا في الأسابيع الأخيرة، لكن ثمة مؤشرات على أن جيش الرب ربما يعيد تنظيم صفوفه، ولا يمكن استبعاد وقوع موجة جديدة من الهجمات في المستقبل.

إن حماية المدنيين في منطقة بهذا الحجم ويتعذر الوصول إليها تحد جسيم. لقد عززت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجودها بصورة تدريجية وتقدم بعثة الأمم المتحدة المساعدة اللوجستية والمادية للجيش الكونغولي في إطار عملية روديا ٢، التي شنت لاحتواء جيش الرب للمقاومة وتحييده تدريجيا. ونعكف أيضا على إنشاء أربع قواعد للعمليات في بعض المناطق الأكثر عرضة للخطر في أويلي العليا. غير أن تحسين حماية المدنيين سيتوقف بصورة رئيسية على نشر قوات من الجيش الكونغولي لديها ما يلزم من القدرة على التنقل والدعم الناري. وعلاوة على ذلك، من الضروري عدم الاكتفاء بالتعاون الوثيق بين الجيش وبعثة الأمم المتحدة، بل لا بد من إقامة تعاون سلس ومستمر أيضا مع الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وأود أن أضيف أنه، في عمليتي كيميا وروديا، حثت بعثة الأمم المتحدة الجيش الكونغولي على إنشاء مراكز مشتركة للعمليات لتعزيز التنسيق والتخطيط وطلبت منه ذلك مع وجود ضباط اتصال من رواندا وأوغندا عند الاقتضاء.

كانت الحالة في إيتوري موضع تركيز رئيسي لبعثة الأمم المتحدة لسنوات عديدة. وجهودنا لاستعادة السلم في المنطقة بالتدريج ناجحة إلى حد كبير. هناك جيوب متبقية لانعدام الأمن، لكن الحوادث الأخيرة أقرب إلى أعمال قطع الطرق منها إلى تحدي سلطة الدولة عسكريا. ويكتسب تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار زخما الآن في إيتوري، ولعلي أضيف، في كيفو الشمالية. ومن شأن ذلك توسيع نطاق وجود رجال الشرطة والقضاء ليشمل مناطق نائية وتيسير الانتعاش الاجتماعي – الاقتصادي، وآمل أن يقلل البطالة التي تغذي صفوف الميليشيا. وتظهر لنا إيتوري أن أي مجهود متواصل ومتعدد الشعب من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم نشط من بعثة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، يمكن أن يكسر حلقة العنف ويؤدي إلى السلام والأمن. وسمح لنا ذلك بإعادة نشر بعض القوات من إيتوري إلى كل من مقاطعتي كيفو ومنطقة أويلي العليا وهي عملية جارية حاليا.

وثمة عنصر آخر مشجع في جهودنا لحماية المدنيين هو اعتماد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء لاستراتيجية شاملة لمكافحة العنف الجنسي الذي يثير قلق هذا المجلس بشدة. وتتضمن الاستراتيجية أربعة مكونات رئيسية للتصدي لتلك الآفة: مكافحة الإفلات من العقاب والمنع والحماية وإدماج النضال ضد العنف الجنسي في إصلاح القطاع الأمني وتحسين إمكانية حصول الضحايا على المساعدة والخدمات القانونية. وتم تحديد كيان رئيسي لكل من تلك المكونات الأربعة التي سيتم الآن إدخالها على المستوى الميداني وتنفيذها من خلال خطط عمل إقليمية واستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن وتحقيق الاستقرار. وتوجد نسخ من تلك الاستراتيجية متاحة لأعضاء مجلس الأمن وستوزع بعد هذه الجلسة.

وتهدف استراتيجية تحقيق الاستقرار إلى توطيد الحالة الأمنية الآخذة في التحسن في مقاطعتي كيفو ومنطقة إيتوري بتسريع إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، وتيسير عودة سلطات إنفاذ القانون وسلطة الدولة بوجه عام. ويجب أيضا

أن يتواكب بسط سلطة الدولة وتوفير الخدمات الأساسية مع برامج توظيف كثيفة العمالة لاستيعاب المقاتلين الساخطين الذين لا يمكنهم الانضمام إلى الجيش أو لا يريدون ذلك. وأعلنت الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وجود ما مجموعه ٠٠٠ ٤٧ مقاتل. وربما تكون هناك شكوك بشأن موثوقية ذلك الرقم، لكنه يشير إلى كثرة الشبان العاطلين المرتبطين بالجماعات المسلحة والذين يريدون عملا أفضل. ويتعين إيجاد فرص عمل لهم لتفادي مخاطر إعادة تعبئتهم مستقبلا.

في غضون ذلك، من الأهمية بمكان أن نعيد إطلاق الإنعاش الاقتصادي لتخفيف التوترات العرقية التي يمكن أن تتفاقم بعودة المشردين داخليا واللاجئين. ويمكن أن تستوعب مقاطعتا كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية العائدين إذا عمهما الرخاء وأصبحتا مناطق دينامية، وذلك شريطة إدارة التراع على ملكية الأراضي بحرص، لكن إذا استمرت معاناة مقاطعتي كيفو من تفشي الفقر والبطالة وإهمال البنى التحتية، فإن أعمال عنف جديدة قد تندلع نتيجة التوترات الكامنة بين الطوائف العرقية. وأطلق رئيس الوزراء موزيتو مبادرة لترتيب أولويات التدخل في مجال الأمن وسلطة الدولة والمساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل. وتعمل بعثة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين مع رئيس الوزراء من أجل تمويل تلك الأولويات ودعمها، وقمنا، نحن، في بعثة الأمم المتحدة بمواءمة استراتيجيتنا لتحقيق الاستقرار دعما لمبادرة رئيس الوزراء.

إن اتفاق السلام الذي وقعته في ٢٣ آذار/مارس الحكومة والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، والذي يسّره الرئيسان أوباسانغو ومكابا، قد أرسى الأساس لتسوية المسائل الهامة جدا التي ألمت بكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية منذ فترة طويلة. وتشمل هذه المسائل تعايش المجتمع واستيعاب الهياكل الإدارية الموازية في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في السلطات المحلية وأجهزة الأمن الوطني. وسيسهم التنفيذ السليم لهذا الاتفاق، الذي سيراقبه القائمون على عملية التيسير، إسهاما كبيرا في تحسين العلاقات بين الطوائف وتعزيز حماية العائدين من المشردين داخليا واللاجئين.

وجهودنا المباشرة تتركز على التدابير اللازمة لتوطيد عملية السلام في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية واحتواء تهديد جيش الرب للمقاومة. غير أنه يتعين على أعضاء المجلس أن يضعوا في اعتبارهم أن إصلاحا واسعا في قطاع الأمن هو وحده الذي سيمكّن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية المطاف من التصدي بوسائلها الخاصة للتهديدات والتحديات الأمنية لسلطة الدولة. ولا تزال القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تخطو خطواتها الأولى في عملية اندماج الجيش، أي استيعاب ما تبقى من الجماعات المسلحة الكونغولية. فهي لم تبدأ بعد في إعادة تنظيم هيكل القيادة ومحاربة الفساد وضمان نظام فعال وشفاف لدفع الرواتب والتقليص التدريجي للجيش ليصل إلى مستوى يمكن للحكومة الإنفاق عليه وإدارته وإعادة تأهيل البنية الأساسية العسكرية. والأهم من ذلك، أن تدريب الجنود على جميع المستويات لا يزال في المراحل المبكرة.

قدم وزير الدفاع مؤخرا الخطوط العامة لإصلاح الجيش إلى الشركاء الدوليين. وقد شجعته على عقد اجتماع لفريق من الشركاء المحتملين في إصلاح قطاع الأمن لمناقشة الخطة في أقرب وقت ممكن. وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستعدة للبدء في تدريب الألوية المدمجة حديثا. ونعتزم الإسهام في تخطيط وتنسيق الدعم الخارجي لإصلاح الجيش إذا طُلب منا القيام بذلك. ولكن من الواضح أنه يجب على الحكومة نفسها أداء الدور الرئيسي في هذه العملية. وأود أن أضيف أن هذه عملية

طويلة الأمد وتتطلب جهدا جماعيا يبذله عدد من الشركاء الدوليين وكذلك الحكومة نفسها.

إصلاح الشرطة والقضاء جار على قدم وساق بدعم من البعثة والشركاء الآخرين، وخصوصا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويجب معالجة جميع المجالات الثلاثة ومتابعتها باستمرار.

وتناول مجلس الأمن في القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) مسألة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. فهذا الاستغلال غير القانوني يساعد على تأجيج الصراع. ومن الضروري جدا تحسين سلوك قوات الأمن وفعاليتها للحد من هذا الاستغلال غير القانوني. وعلى وجه الخصوص، استمر النهب المنظم لثروات الكونغو لعقود من الزمن، مما أدى إلى وجود شبكات إقليمية معقدة تشمل الجماعات المسلحة والمسؤولين الفاسدين والتجار غير المسؤولين من المحليين والأجانب. وسيستغرق تفكيك هذه الشبكات بعض الوقت. وتعمل البعثة مع وزارة الداخلية الكونغولية والسلطات المحلية لتحسين آليات المراقبة، بما في ذلك إقامة نقاط التفتيش المفاجئ على نقاط العبور الرئيسية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومناطق أخرى للمساعدة في الحد من الصادرات غير المشروعة. وتدرب البعثة أيضا حفظة السلام من العسكريين والمدنيين، فضلا عن المسؤولين الحكوميين للتعرف بصورة أفضل على الأنشطة التجارية غير المشروعة واتخاذ إجراءات بحق مرتكبي هذه الجرائم. كما نعمل عن كثب مع فريق خبراء الأمم المتحدة الذي أناط به مجلس الأمن مهمة معالجة مشكلة الاستغلال غير القانوني والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

واضطرت الحكومة إلى تخفيض ميزانيتها لعام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على المعادن الرئيسية والنفط الخام وتراجع الأسعار. وقال لي رئيس الوزراء موزيتو أن الحكومة تكبدت في العام الماضي خسائر وصلت إلى ٧٠ في المائة من إيراداتها من سنة لأخرى بفعل تراجع حجم السلع المصدرة وانخفاض أسعارها. ويمكن لأعضاء المجلس تصور الأثر الكبير لذلك على ميزانية الحكومة، وفي الواقع على آفاق الانتعاش الاقتصادي المبكر.

ورافق هذه الحالة نقص حاد مفاجئ في احتياطيات النقد الأجنبي وانخفاض هائل في قيمة العملة الكونغولية، مما أثقل كاهل السكان الفقراء أصلا بمصاعب إضافية. وجمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى مساعدة دولية سريعة، ولتيسير تلك المساعدة، من الواضح أنه يجب على الحكومة اتخاذ موقف أكثر حسما لمعالجة مشاكل الإدارة الاقتصادية، بما في ذلك الفساد وتحسين إدارة الموارد العامة من أجل الإبقاء على الدعم المقدم من الجهات المانحة والمساعدات المالية.

وعلاوة على ذلك، يذكر المجلس أن آخر مكون في الدورة الانتخابية - الانتخابات المحلية - ما زال يتعين إجراؤها، وهي ما تبقى من المرحلة الانتقالية. ويسعدني أن أقول إن العناصر الرئيسية اكتملت الآن بعد تأجيلات متكررة في الاستعدادات التشريعية والإدارية. وتدعم البعثة اللجنة الانتخابية الكونغولية المستقلة في تحديث تسجيل الناخبين في مطلع شهر حزيران/يونيه. ومن المتوقع الإعلان عن موعد الانتخابات مع استمرار عملية التحديث. ومن الضروري أن تقدم البعثة المساعدة لتيسير إجراء تلك الانتخابات التي ستشمل ٦ ٠٠٠ دائرة انتخابية وما يقدر بـ ٢٠٠ ٠٠٠ مرشح.

وإذ نواجه هذه التحديات المتعددة، أود أن أعرب عن تقديري للمجلس على موافقته بموجب القرار ١٨٤٣ (٢٠٠٨) على الزيادة المؤقتة لقوام البعثة. والوضع الراهن في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما وصفته، يبرز أهمية

هذه الموارد الإضافية. وقد بلغني أن عدة بلدان أكدت عزمها على تقديم المزيد من الجنود وأفراد الشرطة. ولكن من المؤسف، أنه لا يلوح في الأفق بعد أي من القدرات الأخرى ذات الأهمية الحاسمة. فعلى سبيل المثال، ستتقلص قدرة البعثة على الرد بسرعة على التهديدات الناشئة وحماية السكان المدنيين بدون الطائرات المروحية الإضافية اللازمة للنشر السريع. كما سينخفض دعمنا للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خطير.

ونحن نبذل كل ما بوسعنا لتركيز جهودنا ومواردنا وفقا للولاية. ونشرت البعثة بالفعل أكثر من ٩٠ في المائة من قواتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما خفضنا كثيرا من وجود موظفينا المدنيين في العديد من المقاطعات الغربية. ومع ذلك، فإن تسليم المهام المتوخى في القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) يعرقله حقيقة أن وكالات الأمم المتحدة نفسها تتركز في الشرق وغائبة إلى حد بعيد عن المناطق الأخرى من البلد. والتسليم الفعال للمهام، على النحو الذي أوصت به بعثة التقييم التقني التي أرسلتها إدارة عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتطلب إعادة موازنة لوجود وكالات الأمم المتحدة ومواردها. ونعكف على وضع خطة عمل استراتيجية محددة المعايير للاسترشاد بها عند نقل المهام وتقليص وجود البعثة في نهاية المطاف. وسيتم إطلاع أعضاء المجلس في الوقت المناسب على العناصر الرئيسية لخطة العمل الاستراتيجية هذه.

وختاما، أود أن أذكر أننا أحرزنا تقدما في معالجة مشكلة سوء السلوك في إطار البعثة. ففي عام ٢٠٠٨، انخفضت الادعاءات بسوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي من ٦٦ حالة في العام الماضي إلى ٥٦ حالة. كما انخفض عدد الادعاءات من الفئة ٢ وهي أقل خطورة. ويتطلب هذه الاتجاه الإيجابي التدريب المستمر ونشر أفرقة السلوك والانضباط في الشرق وشبكة من منسقي وحدة الدفاع المدني في جميع أنحاء البعثة حيث تظهر نتائجها الآن.

(تكلم بالفرنسية)

ويحدوني الأمل في أن توطيد الوضع الأمني في الشرق سيتيح لنا المجال في المستقبل القريب للحد تدريجيا من وجود البعثة في جميع أنحاء البلد والإعداد لرحيلنا. وهذا العام، ستحتفل بعثتنا بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. وفي غضون العقد المنصرم، أشرفت البعثة على وقف لإطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية في أعقاب اتفاقات لوساكا. وقد هيأنا مناخا أمنيا مؤاتيا لإجراء الحوار بين الأطراف الكونغولية في صن سيتي. ورافقنا العملية الانتقالية وكفلنا عقد أول انتخابات حرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أربعين عاما، وساعدنا الحكومة في حل مشكلة الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية. وخلال العامين الماضيين، ووفقا للولاية التي أناطها المجلس ببعثتنا، ركزنا على حل الأزمة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وحماية السكان المدنيين.

وكانت البعثة على مستوى التوقعات في البلد الذي تنتشر فيه – من حيث الضخامة والتعقيد – إذ كان لزاما علينا مواجهة التحديات غير المتوقعة. وفي كثير من الأحيان، لجأت قوات البعثة وأفراد شرطتها وموظفوها المدنيون إلى نُهج جديدة لإنجاز مهامهم، وهي نهج تتجاوز المسؤوليات التقليدية لحفظ السلام. إن القواعد التشغيلية المتنقلة والأفرقة المشتركة للحماية مفهومان جديدان برزا في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالتزام زملائنا وإبداعهم ومثابرتهم، ولا سيما الجنود وأفراد الشرطة والموظفون المدنيون الذين

يرابطون في المراكز المتقدمة للعمليات في ظروف صعبة للغاية وخطيرة في بعض الأحيان.

ونحن البعثة الوحيدة التي حظيت بامتياز الزيارة السنوية من مجلس الأمن، وآمل أن يكون بمقدوري قريبا الترحيب بالأعضاء مرة أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد دوس على إحاطته الإعلامية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.